

مدونة نقاشات في الدستور

إرشادات المساهمة

مدونة نقاشات في الدستور هي مدونة تابعة لمجلة القانون الدستوري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تهدف إلى تقديم منبر للحقوقيين والخبراء والباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنشر الآراء القانونية والتعليقات القصيرة على التطورات الدستورية وقرارات المحاكم الدستورية في المنطقة، بإحدى اللغات العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.

ترحب مدونة نقاشات في الدستور بالمساهمات العلمية التي توفر تحليلاً عميقاً للتطورات الدستورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك عمليات السلام والتعديلات الدستورية والقرارات القضائية والتشريعات وصنع السياسات والمشاركة في بناء الدساتير.

تقبل المدونة مساهمات الطلاب والباحثين وصانعي السياسات والأكاديميين والمحامين وأعضاء منظمات المجتمع المدني، علماً أننا ننشر فقط المدونات ذات الجودة العالية التي تتوافق مع الإرشادات التالية:

- ينبغي أن يتراوح طول المدونة بين 500 و2000 كلمة، بإحدى اللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- ينبغي أن تكون المدونة أصلية غير منشورة من قبل أو مقدمة للنشر لجهة أخرى. يمكن للكاتب طلب إذن لمشاركة مقال عبر وسائل أخرى بعد نشره في المدونة. وفي حال منح الإذن، يجب أن يدرج رابط واضح إلى المادة الأصلية.
- ينبغي أن تكون المدونة واضحة وموجزة وتتسم بسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ينبغي أن تلتزم المشاركة بأخلاقيات المنهج العلمي واحترام الرأي الآخر.
- يجب أن توفر المشاركات معلومات أساسية تسهم في فهم القراء للموضوع المعني.
- ينبغي أن يتمّ العزو بروابط إلى صفحات مصادر المعلومات الأساسية أو النصوص القانونية المذكورة وأن تكون المراجع موثوقة.

يقوم الكاتب بإرسال مدونته إلى المحرر عبر البريد الإلكتروني submit@jcl-mena.org ويضمّن في الموضوع "مساهمة في المدونة". كما يرجى أن يرفق نبذة موجزة عن سيرته الذاتية وصورة ملونة حديثة له. يمكن بالإضافة إلى ذلك إرسال صورة أو صورتين ذات صلة بمحتوى المشاركة.

سوف يقوم المحرر بالتواصل مع الكاتب خلال ثلاث إلى خمسة أيام عمل. قد يكون قرار بالنشر مرتبطاً بتعديلات طفيفة أو جوهرية، ويكون تاريخ النشر وفق تقدير فريق التحرير. كما تحتفظ مدونة نقاشات في الدستور بحقها في رفض نشر أي مساهمة يتم إرسالها.

إرشادات متعلّقة بالتعليقات على المدونة

تهدف مدونة نقاشات في الدستور إلى تحفيز الحوار والنقاش. لذلك، نرحب بالتحليل النقدي الذي يحافظ على نبرة محترمة.

تخضع جميع التعليقات إلى مراجعة من قبل المحرّر. لن يتم الموافقة على نشر التعليقات التي هي مجرد إشادة أو خلاف غير مقترن بأي تحليل علمي ومنطقي. كما سيتم استبعاد الإهانات الشخصية وأي تمييز أو خطاب كراهية على أساس الجنس أو الجنسية أو التوجه الجنسي أو العرق أو الانتماء الاثني أو الدين، إلخ.

إنّ الآراء الواردة في مقالات المدونة تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المنظمة العربية للقانون الدستوري أو منظمة كونراد أديناور أو أي مساهم آخر في المدونة.